مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
Journal of Social Sciences and Humanities
المجلد: 15/ العدد: 01 (2025)، ص 691 - 707

مقاربة التكامل المعرفي والمنهجي في الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون

Approach to cognitive and methodological integration in comparative studies between Sharia and law

Abdelmounaime NAIMI 1

عبد المنعم نعيمي*

1 أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر1 a.naimi@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/30 تاريخ القبول: 2025/05./18 تاريخ النشر: 2025/06/11

ملخص:

تحتل الدراسات المقارنة بين العلوم الشرعية والعلوم القانونية مكانتها من بين الدراسات المرتبطة بالعلوم الإنسانية؛ حيث تتفرد بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها، وبالنظر إلى تقاطع هذه الدراسات في جوانب معرفية ومنهجية عديدة؛ فإنها تفتح المجال للباحثين والدارسين لتوجيه أعمالهم العلمية نحو الكشف عن وجوه التكامل المعرفي والمنهجي للدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون إن من حيث التكوين والتأطير أو البحث العلمي الأكاديمي.

في هذا الإطار، تستهدف هذه الدراسة الكشف عن ملامح التكامل والمعرفي في هذا النوع من الدراسات الذي يجمع بين فرعين من فروع العلوم الإنسانية وهي علم الشريعة الإسلامية وعلم القانون الوضعي وفق مقاربة معرفية ومنهجية، تنبني على مخطط بحثي محدد نتوصل بالتزامه إلى تسجيل أهم المخرجات الممكنة بهذا الصدد.

كلمات مفتاحية: تكامل معرفي، تكامل منهجي، مقاربة، مقارنة، مقارن، منهج، شريعة وقانون.

Abstract:

Comparative studies between Sharia sciences and legal sciences occupy their place among the studies related to the humanities, as they are unique in a number of characteristics that distinguish them from others, and given the intersection of these studies in many cognitive and methodological aspects, they open the way for researchers and

* المؤلف المرسل: عبد المنعم نعيمي، الإيميلa.naimi@univ-alger.dz :

scholars to direct their scientific work towards revealing the aspects of cognitive and methodological integration of comparative studies between Sharia and law, in terms of formation, framing or academic scientific research.

In this context, this study aims to reveal the features of integration and knowledge in this type of studies, which combines two branches of the humanities, namely Islamic law and positive law, according to a cognitive and methodological approach, based on a specific research plan that we reach with its commitment to record the most important possible outputs in this regard.

Keywords: Cognitive integration, methodological integration, approach, comparison, comparison, methodology, law and law.

Résumé :

Les études comparatives entre les sciences de la charia et les sciences juridiques occupent leur place parmi les études liées aux sciences humaines, car elles sont uniques par un certain nombre de caractéristiques qui les distinguent des autres, et compte tenu de l'intersection de ces études dans de nombreux aspects cognitifs et méthodologiques, elles ouvrent la voie aux chercheurs et aux universitaires pour orienter leurs travaux scientifiques vers la révélation des aspects de l'intégration cognitive et méthodologique des études comparatives entre la charia et le droit, en termes de formation, de cadrage ou de recherche scientifique universitaire.

Dans ce contexte, cette étude vise à révéler les caractéristiques de l'intégration et de la connaissance dans ce type d'études, qui combine deux branches des sciences humaines, à savoir le droit islamique et le droit positif, selon une approche cognitive et méthodologique, basée sur un plan de recherche spécifique que nous atteignons avec son engagement à enregistrer les résultats les plus importants possibles à cet égard.

Mots clés : Intégration cognitive, intégration méthodologique, approche, comparaison, comparaison, méthodologie, droit et droit.

- **مقدمة**

إن الحديث عن البحث العلمي في ميدان العلوم الإنسانية يثير عددا من المسائل الجوهرية التي تكشف عن تقارب هذه العلوم بل وتقاطعها وتداخلها من حيث الوحدة الموضوعية والمعرفية؛ فيمكن أن يعالج الباحث موضوعا معينا من وجهة نظر تخصصه العلمي بصورة مستقلة وانفرادية غير تشاركية، أو بصورة تشاركية بين عددٍ من الباحثين الذين يتشارك معهم تخصصه الأكاديمي واهتمامه البحثي؛ فنكون أمام بحثٍ متعدد التخصصات أو متداخل التخصصات أو عابر للتخصصات (أنجرس، 0000، ص. 77، عبد المنعم، 2021، ص. 47-77، موريس أنجرس، 2022، ص. 77، عبد المنعم، 2021، ص. 47- 77) باعتماد المقاربة العلمية بين عدة فروع علمية تنتمي للإنسانيات أو بدونها؛ ذات موضوع واحد بإشكاليات مختلفة وفرضيات مختلفة، ومن وجهة نظر بحثية علمية متنوعة لكنها متقاربة.

من جانب الوحدة الشكلية والمنهجية، فهي تتفق من حيث أصولها المنهجية في إطار الصناعة البحثية، وإن اختلفت في بعض فروعها لخصوصية كل علم من علوم الإنسانيات؛ فالبحث الشرعي يختلف مثلا عن البحث القانوني والبحث الأدبي...وهكذا من عدة وجوه نحو: طريقة توثيق المعلومات والبيانات، استخدام الفرضيات التي تتميز بها علوم الإعلام والاتصال، والعلوم النفسية والسلوكية...وغيرها من العلوم التي يتطلب البحث فيها جانبا ميدانيا أو تطبيقيا.

إن هذا التقاطع والتكامل والمنهجي والمعرفي بين العلوم الإنسانية هو الذي يسمح بإعداد مقاربة بينها في إطار نمط البحث العلمي المقارن، طبعا مع احترام خصوصية كل علم من هذه العلوم، وهذه المقاربة هي التي يمكنها أن تكشف عن معالم وملامح التكامل المعرفي والمنهجي فيما بينها والتي تستهدف دراستنا استعراض جانبٍ منها مقتصرين على نموذج محدد من هذه العلوم.

ولمزيد تدقيق وتحديدٍ، لو نأتي إلى العلوم الإسلامية والعلوم القانونية كنموذج نستعيض به عن بقية الفروع العلمية للإنسانيات؛ نجد أنها تتقاطع في عدد من النقاط المفصلية والجوهرية ما يسمح بوضع مقاربات فيما بينها في إطار إعداد دراسات مقارنة متكاملة متخصصة تكشف جانبا مهما من وجوه التكامل المعرفي والمنهجي لهذه العلوم؛ فمن الناحية الشكلية تتقاربان كثيرا وتتقاطعان في كثيرٍ من وجوه المقاربات والمقارنات المنهجية على غرار أساليب التعامل المنهجي مع المعطيات البحثية من حيث توظيفها: تصنيفا وتحليلا وتنسيقا وتوثيقا.

من الناحية المعرفية الموضوعية؛ فإن الشريعة الإسلامية تعتبر ميدانا خصبا ومرتعا غنيا للبحث العلمي والدرس البحثي، مقارنة مع ما يقاربها من موضوعات العلوم القانونية وضده يصح، فضلا على أنه من الناحية التشريعية فإن الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر التشريع القانوني الوضعي، بل هي تشريع قائم بذاته مأمورونا شرعا بتحكيمها والاحتكام إليها.

وقبل توضيح ما ذكرنا وفق مخططنا البحثي؛ من المهم أن نذكر بأن العلوم الإسلامية تحديدا تعتبر أحد أهم فروع العلوم الإنسانية؛ وهذا ما يجعلها ميدانا ثريا وخصبا للمقاربات والمقارنات مع فروع العلوم الإنسانية الأخرى على غرار العلوم القانونية كما تقدم، وهذا بالنظر إلى عددٍ من الاعتبارات:

- أنها علوم شريفة وعزيزة ؛ تعنى بدراسة أحكام الشريعة الإسلامية تعريفا وتوضيحا، تأصيلا وتفريعا.

- أنها علوم واقعية؛ تحاكي الواقع وتتفاعل مع غيره ومتغيراته ، وتستوعب مستجداته ومبتكراته، ما يجعلها تستمد من الشريعة الإسلامية خصائصها في نحو شمولية أحكامها وصلاحية تطبيقها حتى مع متغيرات المكان والزمان والأجيال والأحوال والأعراف والعوائد.

- أنها علوم عالمية تخاطب جميع الأمم وتتخاطب بها جميع الدول طوعا أو كرها، وحتى مع عدم تجاوبها مع مضامينها المعرفية والعلمية فإنها تحترمها وتستيقنها وإن أظهرت الجحود والنكران كما هو واقع العديد من الأمم والدول اليوم؛ لأنها تستند إلى أصول الشريعة الإسلامية التي تتفرد بخاصية العالمية دون غيرها من الشرائع السماوية الربانية فضلا عن الشرائع الترابية التي تواضع عليها الفكر البشري.

- أنها علوم كونية؛ لا تكتفي بمخاطبة الفرد والجماعة داخل النسيج الأسري والمجتمعي المحدود، وفي حدود معطيات الواقع الآني والفاني والمنتهي، بل ترتبط بالحياة الكونية بمختلف تجلياتها ومظاهرها؛ فتستشرف مستقبل الإنسان بأبعاده المرحلية والاستراتيجية، وتنقله من معطيات ومشاهد عالم الشهادة إلى حقائق عالم الغيب في نطاق ما قررته النصوص الشرعية وصرحت به، وتعرفه بحقيقة وجوده المادي، وأيضا بكبريات الحقائق اليقينية التي تنصلح بها حياته الحالية الدنيوية والمآلية الأخروية.

إن هذه الخصائص وغيرها، تطرح نوعا من العلاقة المعرفية التكاملية المتميزة، والارتباط المتفرد مع بقية فروع العلوم الإنسانية على غرار العلوم القانونية؛ فمن حيث التأصيل المعرفي نجد أن كثيرا من المسائل النظرية العلمية والقضايا التطبيقية العملية المقررة قانونا، كان للشريعة الإسلامية قصب السبق في النص عليها وتنظيرها وتأصيلها؛ ولذلك نجد في هذه المسائل والقضايا مرتعا خصبا للمقارنة بين علوم الشريعة الإسلامية والعلوم القانونية الوضعية.

من الناحية المنهجية؛ يعتبر المنهج المقارن أحد أهم المناهج التي يمكن تطبيقها على مستويات وميادين التكوين العلمية في كل من العلوم

الشرعية والعلوم القانونية، بل هو قوام هذا النوع من الدراسات عند مقابلتها ومواجهتها ومقاربتها، وهو ما يتحقق فعلا في إطار الأبحاث العلمية الأكاديمية المنجزة على مستوى كليات الحقوق، وأيضا على مستوى كليات الشريعة الإسلامية، وخصوصا الأبحاث التي يعدها الباحثون المنتمون إلى تخصص الشريعة والقانون، وكذلك هي تتكامل معرفيا كما سنوضحه فيما هو آتٍ.

أهداف البحث

من خلال ورقتنا البحثية، نسعى إلى توضيح فكرة التكامل المعرفي والمنهجي في الدراسات المقارنة بين العلوم القانونية والعلوم الإسلامية، ونستهدف تحقيق ذلك وبلوغ منتهاه من خلال إعداد مقاربة نوظف فيها

المنهج المقارن، وتبرز من خلاله مظاهر هذا التكامل؛ يعني في نوع من المقاربة المعرفية والمنهجية بين العلوم الشرعية والعلوم القانونية.

تساؤلات البحث

تأسيسا على ما تقدم؛ فإن مدار الإشكالية في هذه الورقة البحثية يترجمها التساؤل الرئيس:

كيف يمكن تحقيق مقاربة منهجية ومعرفية من خلال توظيف منهج المقارنة بين العلوم الإسلامية والعلوم القانونية؟

وما هي مظاهر ذلك وملامحه ومعالمه؟

مخطط البحث

جوابا على إشكالية البحث وبلوغا للهدف المأمول؛ قسمناه إلى ثلاثة عناوين رئيسية:

1. طبيعة التكوين في الدراسات المقارنة بين العلوم الشرعية والعلوم القانونية.
2. أهمية التكوين في الدراسات المقارنة بين العلوم الإسلامية والعلوم القانونية.
3. مقومات الدراسات المقارنة بين العلوم الإسلامية والعلوم القانونية.

1. طبيعة التكوين في الدراسات المقارنة بين العلوم الشرعية والعلوم القانونية

تعتبر الدراسات المقارنة بين العلوم المرتبطة بكل من الشريعة الإسلامية والقوانين البشرية الوضعية أحد أهم الدراسات الأكاديمية المتفرعة عن العلوم الإنسانية، وتتفرد عنها بعددٍ من الخصائص، نتناول من خلال هذا العنوان في فرعين اثنين طبيعة التكوين في الدراسات المقارنة بين العلوم الشرعية والعلوم القانونية على مستوى كل من كليات الشريعة الإسلامية وكليات الحقوق.

1.1 على مستوى كليات الشريعة الإسلامية

تعتبر مؤسسات التكوين العالي والتعليم الجامعي للعلوم الإسلامية (كليات ومعاهد وجامعات) المحضن الأصيل للتكوين في الدراسات المقارنة بين العلوم الشرعية والعلوم القانونية؛ حيث يتلقى طالب العلوم الإسلامية تكوينا في بعض المقاييس القانونية، فضلا على أن الباحث في بعض التخصصات الشرعية يمارس البحث العلمي المقارن بين أحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات القانونية الوضعية على غرار تخصصات: الفقه الإسلامي وأصوله، السياسة الشرعية، الاقتصاد الإسلامي...

ويعد تخصص الشريعة والقانون المرتع الخصب والميدان الذي لمثل هذه الدراسات المقارنة؛ حيث يتلقى الطالب في مرحلة التدرج والدراسات العليا تكوينا معرفيا ومنهجيا مزدوجا؛ أي تكوينا متخصصا في علوم الشريعة الإسلامية وتكوينا موازيا في علوم القانون؛ يتلقى فيه عددا من المعارف الشرعية والقانونية نحو: الفقه الإسلامي بشقيه فقه العبادات وفقه المعاملات هذا الأخير الذي يعتبر منظومة معرفية متكاملة تستوعب الأحكام الشرعية المتصلة بفقه الأسرة، ويقابلها في العلوم القانونية: قانون الأسرة والأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والمواريث...

أيضا يستوعب فقه المعاملات أضربا من العقود وصورا من المعاملات المدنية والتجارية والمالية بجميع أقسامها والتي يشابهها ما تتناوله أحكام القانون المدني والقانون التجاري من ذلك مثلا: الشركات بأنواعها؛ ومما يناظرها ويشبهها قانونا أحكام الشركات المدنية والتجارية في القانونين المدني والتجاري، الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية؛ ويقابلها الاقتصاد الوضعي المعاصر بنظرياته وتطبيقاته، السياسة الشرعية؛ ويقابلها الفقه السياسي والقانون الدستوري والنظم السياسية، القواعد والنظريات الفقهية؛ والتي يمكن توظيفها في الدراسات القانونية الوضعية مقابلة ومقاربة ومقارنة.

كذلك يتلقى الطالب تكوينا معرفيا قاعديا في مسائل خاصة من الفقه الإسلامي تتعلق بتفسير آيات وأحاديث الأحكام الشرعية، إلى جانب أصول الدين وهي المسائل المرتبطة بالعقيدة والإيمان والتوحيد وعلم الكلام والفرق الإسلامية، ومقاييس أخرى على غرار السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي، أحكام التجويد والترتيل وتفسير القرآن الكريم، علم الحديث، وعلم أصول الفقه الإسلامي...

ومن المقاييس القانونية التي يتأطر فيها طالب الشريعة والقانون: القانون المدني، القانون التجاري، قانون الأسرة أو الأحوال الشخصية، القانون الدستوري، وقد تقدم التنويه بها، كذلك القانون الإداري، قانون الإجراءات الإدارية والمدنية (قانون المرافعات)، قانون العمل، قانون العقوبات (العام والخاص)، قانون الإجراءات الجزائية...

أيضا يستفيد طالب تخصص الشريعة والقانون من تكوين متخصص في منهجية البحث العلمي من خلال مقياس المنهجية ومقاييس أخرى مشابهة نحو مقياس الملتقى ومقياس حلقة البحث، فضلا عن تعريفه بأنواع المناهج العلمية على غرار المنهج المقارن نظريا وتطبيقيا؛ الأمر الذي يمكنه من آلة البحث العلمي المقارن عموما، ويتيح له خصوصا التمرن على إعداد دراسات وأبحاث مقارنة بين أحكام الشريعة الإسلامية وأحكام القوانين الوضعية.

في هذا الإطار أيضا يتلقى محاضرات في كل من مقياس القانون المقارن ومقياس الفقه الإسلامي المقارن، فضلا عن تلقينه وتلقيه –كما تقدم- أبجديات استخدام قواعد المنهج المقارن بين العلوم الشرعية والعلوم القانونية، ما يحقق المقاربة المعرفية والمنهجية المطلوبة والمستهدفة التي تمكن الطالب من استيعابها وممارستها ميدانيا من خلال مستويات بحثية تتلاءم مع طبيعة التكوين وأطواره الثلاثة:

البحوث أو العروض التوجيهية أو الموجهة (الفصلية أو السداسية) التي يكلف الطلبة بإعدادها على مستوى حصص الأعمال الموجهة، ومذكرة التخرج التي تتكلل بها مرحلة التكوين في الطور الأول (الليسانس أو البكالوريوس) أو الطور الثاني (الماستر)، ثم الارتقاء بالطالب لإعداد أبحاث ودراسات أكثر عمقا وصرامة ورصانة على غرار مذكرات الماجستير (في النظام الكلاسيكي الملغى). وقد يستهدف الطالب بهذه الأبحاث والدراسات التوصل إلى تحقيق الجدة العلمية المأمولة علميا والمطلوبة أكاديميا وهو المتعين عليه في أطروحة الدكتوراه.

2.1 على مستوى كليات القانون

إن الاحتياجات المعرفية القاعدية لطالب العلوم القانونية تتطلب تلقينه عددا من المقاييس ذات المحتوى الشرعي، والتي تمكنه من مفاتيح العلوم الشرعية التي يوظفها في نحو الدراسات التي تعوز إلى المقاربة المعرفية والمقارنة المنهجية؛ وعلى سبيل التوضيح فإن المدخل إلى الشريعة الإسلامية يعتبر أهم هذه المعارف القاعدية التي يدرسها طالب القانون في الطور الأول (الليسانس) تحديدا في سنته الجامعية الأولى، ثم إن تكوينه المعرفي القاعدي يتعزز في السنة الثانية بمقياس قانون الأسرة المستمدة أكثر أحكامه من مبادئ الشريعة الإسلامية، فضلا على أن هذه المبادئ مصدر رسمي احتياطي من مصادر التشريع الوضعي استنادا إلى نص المادة الأولى من القانون المدني الجزائري، وهو ما تبنته عديد التشريعات العربية، وتختتم هذه المعارف الشرعية بمقياس المواريث في السنة الثالثة من طور الليسانس.

في مرحلة الماستر (الطور الثاني)، يمكن أن يتعزز التكوين بعروض تكوين في نحو ميدان قانون الأسرة والأحوال الشخصية، فيكون ميدان التكوين في فرع ماستر قانون الأسرة قسيما لعددٍ من ميادين التكوين في فروع القانون الأخرى، ومعلوم أن هذا الفرع الأكاديمي يتيح عددا من المحاضرات ذات المحتوى الشرعي على غرار أحكام الخطبة والزواج والفروق الشرعية وهي طرق إنهاء الآصرة الزوجية، والتفرقة بين الزوجين الرابطة الزوجية من طلاق، تطليق، خلع، وفاة، عقود التبرعات وهي ما لا معاوضة فيها كعقد الهبة والوصية والوقف، نظام النيابة الشرعية كأحكام الولاية، الوصاية، التقديم، الحجر، الكفالة...وقد نص قانون الأسرة الجزائري على أحكامها تباعا في نص المواد: (81 – 125)، أحكام المواريث.

من ميادين التكوين ذات الصلة بالعلوم الشرعية والقانونية فرع إدارة وتسيير الأملاك الوقفية؛ ومعلوم أن الوقف نظام إسلامي، أحكامه القانونية الموضوعية مستمدة من الشريعة الإسلامية وأحكام الفقه الإسلامي، وقد تم تقنينه في أكثر دول العالم الإسلامي تحت مسمى قانون الأوقاف ونظير ذلك أو شبيهه أو ما يقاربه من مسميات أخر.

ويستمر التكوين في ذات الميادين المذكورة في مرحلة الطور الثالث (الدكتوراه)؛ على غرار ميادين قانون الأسرة، القانون القضائي، العقود...، وقد علمنا أن هذه الميادين وأشباهها لها وجوه متنوعة لإعداد مقارباتٍ ومقارناتٍ شرعية وقانونية. وما يعزز التكوين في هذا الطور مخابر البحث العلمي المتخصصة أو متعددة التخصصات والتي تنتظم في فرق بحثية ذات توجه بحثي متخصص يندرج ضمن التوجه البحثي التخصصي العام للمخبر، والتي تنجز أبحاثها ودراساتها استنادا إلى المنهج المقارن وتقنية المقاربة.

2. أهداف التكوين في الدراسات المقارنة بين العلوم الإسلامية والعلوم القانونية

بعد تعرفنا على ملمح مختصر من طبيعة التكوين في العلوم الشرعية والعلوم القانونية الذي تضطلع به كليات الشريعة الإسلامية وكليات الحقوق؛ يتعين علينا التعرف على الأهداف المأمولة من العملية التعليمية في ميدان العلوم الشرعية والعلوم القانونية، والتي قسمناها إلى أهداف علمية وأكاديمية وأهداف إعلامية ودعوية، نتناولها تباعا في فرعين اثنين.

1.2 الأهداف العلمية الأكاديمية

تتمثل إجمالا في تأصيل موضوع الدراسة المقارنة تأصيلا شافيا وتفصيله تفصيلا وافيا وفق متطلبات قواعد المنهج المقارن بين العلوم الشرعية والعلوم القانونية، يأتي على جميع عناصره ومفرداته، ويجيب على إشكاليته وتساؤلاته، ويتوصل إلى تقديم الحلول الناجعة والناجحة التي تسمح بتحقيق مقاربة بين ما هو مقرر في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، من خلال المقارنة بين موقف كل منهما، وينتهي إلى تسجيل عددٍ من المخرجات من نتائج منجزة، وكذا توصيات مقترحة يمكن أن تمكن الباحث مستقبلا من التوصل إلى آفاق بحثية ودراسات استشرافية.

وخدمة للموضوع المدروس دراسة مقارنة، فإن الجدة العلمية التي تتحقق بها الجودة البحثية تعتبر أحد أهم الأهداف الأكاديمية والعلمية التي يتوصل إليها الباحث، وإن كانت الجدة مشروطة أكثر في البحوث المعمقة كأطاريح الدكتوراه، والأوراق البحثية والدراسات العلمية الموجهة للنشر في المجلات العلمية المحكمة أو المشاركة في التظاهرات العلمية، وهامش الجدة في البحث العلمي عموما، ومنها الدراسات البحثية العلمية المقارنة بين العلوم الإسلامية والعلوم القانونية تحديدا؛ يتنوع ويتعدد وله صور كثيرة.

وكمثال على ما ذكرنا من الأهمية العلمية والأكاديمية للدراسات المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية؛ فإن أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان: "آليات الإلزام في القرار الدولي ودورها في تكريس الشرعية بين الفقه الإسلامي الدولي والقانون الدولي العام"، قد سطرت أهدافها الأكاديمية والعلمية في عدد من النقاط نقيد ما نهنا عليه منها: (عبد المنعم نعيمي، 2015، ص.).

- المساهمة في تحديد وتأصيل موضوع آليات الإلزام في القرار الدولي إن من وجهة نظر القانون الدولي العام أو من وجهة نظر الفقه الإسلامي الدولي.
- تأصيل بعض مفاهيم ومصطلحات القانون الدولي العام وضبط حدها ومعناها من وجهة نظر أحكام الفقه الإسلامي الدولي.
- المساهمة في دعم الدراسات المقارنة بين الفقه الإسلامي الدولي والقانون الدولي العام في مجال العلاقات الدولية، من خلال تقديم هذه الدراسة المؤصلة فقها وقانونا.
- الإسهام في تجديد جانبٍ من مسائل التراث الفقهي الإسلامي في المجال الدولي، مع اعتقادي الجازم بضرورة إعادة صياغة مضامينها على نحو يتفاعل مع معطيات ومشاهد الواقع الدولي، ومن ثم الإسهام في التنظير والتأصيل لأحكام القانون الدولي الإسلامي.

2.2 الأهداف الإعلامية والدعوية

من بين الأهداف التي تحققها الدراسات المقارنة بين العلوم الإسلامية والعلوم القانونية: المساهمة في التعريف بالشريعة الإسلامية وخصائصها ومحاسنها ؛ باعتبارها تشريعا عالميا يخاطب جميع الأمم والدول من غير تمييز، ومنها محاسن الفقه الإسلامي؛ لاتصاله المتين وارتباطه الوثيق بفهم نصوص الشريعة الإسلامية واستنباط أحكامها الشرعية العملية المتعلقة بأفعال المكلفين، وهذه برمتها وظيفة الفقهاء

المجتهدين.و دفع الشبهات التي يرددها البعض والافتراءات التي يجترونها ويجترئون بها ظلما وعدوانا بهدف النيل من قدسية الشريعة الإسلامية والتشكيك في سماويتها وربانيتها، وصلاحية تطبيقها وتنزيلها.

أيضا، إظهار قصب سبق الشريعة الإسلامية في تأصيل كثير من المسائل والنوازل التي تأثرت بها النظم والتشريعات القانونية واستفادت منها، واستقلالية أصولها ومصادرها التشريعية ومبانيها ومعانيها الشرعية، مع استهدافها توليف المجتمعات على شريعة الإسلام، وترغيبهم في اعتناق تعاليمها، واليقين بعالمية أحكامها وشموليتها، وصلاحية تطبيقها وتوظيفا عمليا وميدانيا، وتجاوبها مع متغيرات المكان والزمان والحال.

كمثال على ذلك؛ فإن أطروحة الدكتوراه أعلاه، سطرت عددا من الأهداف الدعوية والإعلامية هي تحديدا –كما نص الباحث- (عبد المنعم نعيمي، 2015، ص.):

- المساهمة، مع من سبق من الباحثين والدارسين في الكتابة في مجال الفقه الإسلامي الدولي، في رد دعوى شبهات المشككين في أصالة أحكام الفقه الإسلامي في مجال العلاقات الدولية وما تطرحه من رهانات وتحديات، مع تأكيد مرونة أحكامه واستيعابها لمطارحات معطيات ومشاهد الواقع الدولي الراهن، ومن ثم الإسهام في تأصيل أحكام القانون الدولي الإسلامي.

- إظهار عالمية قانون الشريعة الإسلامية وسموها وتفوقها على ما تواضعت عليه المجتمعات البشرية من قوانين؛ من حيث استيعابها لمستجدات ومتطلبات ومشاهد الحياة الدولية، وأيضا صلاحية تطبيق أحكامها العالمية رغم متغيرات معطيات الواقع المكاني والواقع الزماني.

- إظهار قصب السبق للفقه الإسلامي الدولي في بحث بعض مسائل القانون الدولي العام، وهذا يفيد في إعلام المجتمع الدولي بأحقية أن تراعى قواعد وأحكام القانون الدولي الإسلامي في تنظيم الحياة الدولية، وأن تعتمد الشريعة الإسلامية في أحكامها الدولية كمصدر من مصادر قواعد القانون الدولي العام.

- إظهار القيمة التشريعية لأحكام الفقه الإسلامي الدولي، والتأكيد على أهمية الاحتكام إليه في سد ثغرات القانون الدولي الوضعي وتلافي نقائصه، ومحاولة تكريس الممارسة الصحيحة للشرعية الدولية في أسمى صورها وأرقى أشكالها وأنقى ممارستها الحضارية التي قررتها تعاليم الفقه الإسلامي الدولي.

في سياق متصل، ثمة بدراسة أخرى ركزت على رسالية موضوعها، وجانبها الدعوي والإعلامي، وهي أطروحة دكتوراه بعنوان: "تدخل الدولة في النشاط المجتمعي في الدساتير المجالات والمدى، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية":

أما جانبها الرسالي –على حد قول المؤلف- فتمثل في المساهمة في الإعداد النظري لهذه المعضلة الدستورية حتى ينطلق بناء الصرح الفكري واضحا في هذا المجال، مستأنسا في ذلك بما كتبه الأعلام من علماء هذه الأمة في هذا الموضوع، مع الاستشارة العليا بما جاء في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم. (عبد القادر عبد السلام، 2002، ص.)

أما جانبها الدعوي؛ فحصرته في "حاجة المكتبة العربية والإسلامية لمثل هذ الدراسات والبحوث المعمقة، وإثرائها لإطلاع القارئ على مدى تطور الدولة المسلمة، وبيان تفوق النصوص الشرعية والفقهية على النصوص والكتابات الوضعية". (عبد القادر عبد السلام، 2002، ص.)

3. مقومات الدراسات المقارنة بين العلوم الإسلامية والعلوم القانونية

إن الكلام عن الدراسات المقارنة بين العلوم الشرعية والعلوم القانونية يعوزه أيضا التطرق إلى جانبٍ من مقوماته؛ إذ المتعين على القائم بالبحث العلمي في هذا الميدان الأكاديمي المتخصص أن يكون على اطلاع على خصائص المنهج المقارن ومستويات المقارنة وتقنياتها، وهو ما سنستعرضه تباعا في فرعين اثنين.

1.3 الخصائص

تتفرد الدراسات المقارنة بين العلوم الإسلامية والعلوم القانونية بعددٍ من الخصائص، ما يجعلها أحد أهم الدراسات الأكاديمية في المنظومة المعرفة والعلمية، وقد أشرنا فيما تقدم إلى بعضها وإلى طرفٍ منها، ونضيف إليها ما يمكننا استحضاره واستظهاره، مركزين على ما تختص به في عنصر الأهداف وعنصر المنهج.

1.1.3 خصوصية الأهداف

تقدم أن الدراسات المقارنة بين علوم الشريعة وعلوم القانون لها أهداف خاصة تتناغم مع خصوصية هذا النوع من الدراسات العلمية والأكاديمية، وقد قسمناها إلى قسمين:

1.1.1.3 قسم موضوعي علمي

يستهدف تأصيل مفردات الموضوع المدروس والمبحوث وتفصيلها، وتحقيق المخرجات العلمية والأكاديمية المستهدفة أصلا من اختيار هذا الموضوع لغرض الدراسة والبحث، وانتهاء بتسجيل مقرراته ومقترحاته، مع تقييد أهم نقاط التقاطع والتلاقي بين كل من الأحكام التشريعية الفقهية الشرعية والقانونية.

2.1.1.3 قسم إعلامي ودعوي

يستهدف التعريف بالمكانة العالمية للشريعة الإسلامية كتشريع شامل ونظام متكامل يستجيب لمتطلبات الواقع واحتياجات المجتمعات وتطلعاتها الآنية والمستقبلية، الدنيوية والأخروية، في العالم الموجود والعالم المفقود، وتسجيل أهم تأثيراتها على النظم التشريعية للدول على مر الدهور والعصور.

2.1.3 خصوصية المنهج

تكتسب الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون خصوصيتها أيضا بالنظر إلى طبيعة المناهج التي تستند إليها، والتي يعتبر المنهج المقارن أهمها؛ فلا يكفي الاستناد إلى المنهج الاستقرائي والتحليلي في جمع المعطيات والبيانات والمعلومات البحثية، ولا يكفي توظيف المنهج الوصفي بهدف توصيفها وتكييفها وبيان خصائصها الكمية والكيفية...ونحو ذلك، ولا يكفي اعتماد المنهج الاستدلالي بهدف سرد الأدلة وعرض البراهين، ولا يكفي المنهج الجدلي في مناقشة مذاهب الفقهاء ومحاججتها، ولا يكفي المنهج التاريخي الاسترجاعي والاسترادادي في معالجة الظاهرة تاريخيا واسترجاع سياقها في إطار لحاقها الحاضر والمستقبلي

لمناقشتها تحليلا وتوصيفا...وهكذا مع بقية المناهج الأخرى. والمتعين فيما تقدم توظيف المنهج المقارن لزاما وضرورة حتى تكتسب الدراسة أو البحث خاصية المقارنة شكلا وموضوعا.

يستهدف المنهج المقارن عموما بما في ذلك منهج الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون تحقيق عددٍ من الأهداف نهنا على طرف منها: (فتيحة حزام، 2020، ص. 97-98).

- عرض جميع المعطيات العلمية والمعلومات البحثية ذات الصلة بموضوع البحث، عرضا ،مؤصلا ومفصلا، مع بيان الموقف الشرعي والموقف القانوني بيانا شافيا وكافيا ووافيا.

- حصر وضبط ما أمكن من أوجه الشبه والاختلاف بين أحكام النظم الشرعية والنظم القانونية، وتسجيل ملامح الاتفاق والافتراق والتأثر والتأثير، ووجوه السبق التي حققت قصبها الشريعة الإسلامية، والتي تكرس خصائصها التي سبقت الإشارة إلى طرفٍ منها: على غرار العالمية والشمولية...

- التوصل إلى ترجيح ما مستحقه الترجيح من المذاهب الفقهية الشرعية من خلال المقارنة بينها والانتهاء إلى المذهب الفقهي الراجح الذي عليه مدار المقارنة بينه وبين ما يقابله من تشريع قانوني وضعي.

- تسجيل مواضع الثابت والمتغير من الأحكام الفقهية المستنبطة من الشريعة الإسلامية وما يقابلها من أحكام التشريعات والقوانين الوضعية.

- التوصل إلى أهم الأدوار التشريعية في نشأة وتطور الفقه الإسلامي والتشريعات القانونية الوضعية، وأهم مدارسها ورؤوسها.

2.3 مستويات المقارنة وتقنياتها (أساليبها)

هنا أيضا جانب مهم من مقومات المقارنة بين علوم الشريعة وعلوم القانون وهو ذو صلة بخصائصها؛ إذ تتفرد به دون غيرها من الدراسات العلمية والأكاديمية والبحثية في العلوم الإنسانية وغيرها، ويختص به المنهج المقارن دون بقية المناهج العلمية الأخرى؛ نتناوله في عنصرين مهمين: مستويات المقارنة ثم تقنياتها.

1.2.3 مستويات المقارنة

تجدر الإشارة إلى أن المقارنة لا تعني فقط المواجهة والمقابلة التقليدية بتسجيل ما أمكن من وجوه الموافقة والمفارقة أو أوجه الشبه والاتفاق والاختلاف، وإن كان هذا مطلوبا ومستهدفا، بل يتعين تحقيق تقارب معرفي يخلص فيه الباحث إلى عدد من النتائج العلمية الدقيقة والعميقة؛ على غرار المشتركات العلمية الشرعية والقانونية التي يمكن توظيفها في صناعة قوانين بمضامين شرعية أو قانون إسلامي (شرعي) متكامل في أبعاده ومجالاته وفروعه وميادينه؛ وبهذا نتخلص من التبعية للتشريعات والأنظمة القانونية الوضعية الموضوعية.

وحتى تتوصل المقارنة إلى تحقيق مقاصدها المعرفية وغاياتها العلمية ومآلاتها المأمولة؛ يتعين اختيار المستوى المناسب لإجراء المقارنة وتوظيف المنهج المقارن في دراسة الظاهرة المستهدفة بالبحث؛ وهنا نفرق بين المقارنة الأفقية (العرضية) والمقارنة العمودية (الرأسية-الطولية):

1.1.2.3 المقارنة الأفقية (العرضية-Comparaison Horizontale)

حيث يركز هذا المستوى من المقارنة على إجراء مقارنات بين أنظمة قانونية وتشريعية سارية المفعول لكن في بلدان مختلفة أو متباعدة من حيث الإطار المكاني؛ أي أنها تجرى بين قوانين متحدة زمنيا ومختلفة مكانيا، نحو: مقارنة القانون الروسي بالقانون الأمريكي أو القانون الصيني بالقانون الأمريكي أو بين القانون المدني الجزائري والمصري والفرنسي. (الجيلالي عجة، 2022، ص. 11، فتيحة حزام، 2020، ص. 98، أسماء تخنوني، 2023، ص. 63، عبد الرزاق بن خروق، 2017، ص. 22).

وأيضا من أمثلة المقارنة الأفقية التي يمكننا إلحاقها بمدلولها أعلاه: إعداد مقارنات بين النظم القانونية والتشريعية الوضعية والنظام التشريعي الإسلامي المعتمد في بعض البلاد الإسلامية، وهنا من المهم أن نفرق بين الدول الإسلامية التي تبنت التوجه التشريعي الإسلامي في عموم أنظمة قانونها الداخلي على غرار المملكة العربية السعودية، والدول الإسلامية التي توجهت إلى توظيف أحكام الشريعة الإسلامية في بعض أنظمتها القانونية؛ منها تحديدا المتعلقة بشؤون الأسرة والأحوال الشخصية وشؤون الأوقاف.

عمليا، فإن تنفيذ المنهجية المقارنة الأفقية تتمثل في قيام الباحث بتناول المسألة التي يبحثها كل نظام على حدة، فإذا انتهى منه، تناولها في النظام المقارنة الثاني أو الثالث...؛ أي يعتمد تخطيط البحث إلى فصلين أو مبحثين مثلا؛ يخصص كل جزء لأحد وجهي المقارنة، على أن يخصص جزء ثالثا لأوجه الاتفاق أو الافتراق؛ ومثال ذلك: إذا قام الباحث بإعداد بحث مقارن في أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري الوضعي المصري وفي النظام الدستوري في الشريعة الإسلامية؛ ففي هذا المثال تظهر المقارنة الأفقية عندما يذكر الباحث في القسم الأول أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري الوضعي المصري، وفي القسم الثاني يبحث هذه الأساليب في الشريعة الإسلامية، فيوضح الموقف في كل نظام على حدة. (فتيحة حزام، 2020، ص. 99، تومي أكلي، 2017، ص. 172).

2.1.2.3 المقارنة العمودية (الرأسية أو الطولية-Comparaison Vertcale)

يركز هذا المستوى من المقارنة على عقد مقارنات بين أنظمة قانونية متباعدة من حيث الإطار الزماني؛ كمقارنة قوانين قديمة بأخرى لاحقة جديدة كقانون الألواح الاثنا عشر الروماني بالقانون الفرنسي المعاصر، أو مقارنة قوانين قديمة بقوانين جديدة لاحقة داخل الدولة مثل: مقارنة قانون ملغى بقانون ساري المفعول، ويستهدف هذا النوع من المقارنة حصر أوجه التشابه والاختلاف بين هذه القوانين لتفسير نشأة المراكز أو المبادئ القانونية، كالمقارنة التي أجراها الفقيهان الإنجليزيان بوكلاند Bukland وماك نير Mac Noir بين القانون الروماني والقانون الإنجليزي، كما يهدف إلى معرفة مدى تأثر القانون بالتطور الذي يعرفه المجتمع المعاصر ومدى صلاحيته للتطبيق وتجاوبه مع ما يستجد من تغيرات وتطورات. (الجيلالي عجة، 2022، ص. 11، فتيحة حزام، 2020، ص. 99، أسماء تخنوني، 2023، ص. 63-64، عبد الرزاق بن خروق، 2017، ص. 22).

ومنه أيضا مقارنة القانون الروماني بالشريعة الإسلامية وتوضيح ملامح السبق في شريعتنا الغراء العصماء، مع دحض شبهة أن الشريعة الإسلامية مستمدة أحكامها من القانون الروماني ونظيره من

ا لقانون الإغريقي، ومقارنتها بعموم النظم القانونية الوضعية المعاصرة فهو يسبقها زمانا، ويغايرها تاريخا ونشأة.

في المقارنة العمودية يلتزم الباحث بإجراء المنهج المقارن بطريقة تسلسلية في كل جزئية من جزئيات المسألة التي يعرض لها في مختلف الأنظمة في آن واحد، ولا يعرض لموقف كل قانون على حدة، فإذا أخذنا المثال السابق: فإن المنهج المقارن على المستوى الرأسي يعني دراسة كل جزئية تتعلق بخطة البحث في النظامين محل المقارنة، النظام الدستوري المصري والنظام الدستوري في الشريعة الإسلامية (فتيحة حزام، 2020، ص. 99، تومي أكلي، 2017، ص. 172-173)، ثم يجري المقارنة بعد ذلك ويسجل مخرجاتها من أوجه اتفاق أو افتراق.

مثلا عند الحديث عمن يختار رئيس الدولة (تكوين هيئة الناخبين) يجب بحث الأمرين في النظامين معا، وفي موضع واحد مبينا أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين، وكذلك عند الحديث عن طريقة اختيار رئيس الدولة أو عزله من منصبه، فيجب دراسة الموضوع في النظامين في موضع واحد...وهكذا. (فتيحة حزام، 2020، ص. 99).

هذا عن الحد الاصطلاحي والمنهجي للمقارنة بمستويها الأفقي والرأسي؛ أما عن الموازنة والترجيح بينهما فتترجح المقارنة الرأسية فهي أدق؛ لأن القائم بالبحث يتوصل بكل وضوح ودقة إلى تسجيل أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأنظمة القانونية الوضعية المقارنة، والمقارنة بينها وبين النظام الإسلامي، فضلا عن تفادي إشكالية الإطناب وتكرار الأفكار وتشتتها، التي تجعل من البحث في نهايته عبارة عن دراستين منفصلتين لموضوع واحد، في وهو ما يقع في البحث العلمي في حال استخدام المقارنة الأفقية. (فتيحة حزام، 2020، ص. 99).

2.2.3 تقنيات المقارنة (أساليبها)

نؤكد على ما تقدم ذكره، أن المقارنة لا تعني فقط تقييد أوجه الاتفاق والاختلاف والشبه التي ينتهي إليها الباحث بعدد من التقنيات والأساليب نحو المواجهة والمقابلة، ودون أن تقترن بما موجبه ومستحقه من تأصيل وتفصيل وتحليل، وإن كان هذا مطلوبا ومستهدفا، على اختلاف بين دلالات ما ذكرنا؛ وبيانها:

1.2.2.3 المقارنة بالمقابلة (المقارنة بالمجانبة-Juxtaposition)

مفادها أن يضع الباحث الأحكام التي تعالج موضوعا واحدا في قوانين مختلفة جنبا إلى جنب، فيقابل بعضها بعضا؛ مثل وضع القوانين الأجنبية مقابل القوانين الوطنية كأن تقتصر المقارنة على دراسة مصادر قانون العقوبات من خلال مقابلة نص المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري بما يناظره أو يقابله في القانون المصري والفرنسي لاستخلاص أوجه الشبه والاختلاف بينها. (الجيلالي عجة، 2022، ص. 10، فتيحة حزام، 2020، ص. 99، عبد الرزاق بن خروق، 2017، ص. 22، عصام نجاح، 2011، ص. 28).

ويلاحظ أن هذه التقنية أو الأسلوب في المقارنة لا يعتبر دراسة مقارنة بالمعنى المنهجي الدقيق؛ فهي تجميع لنصوص قانونية مختلفة وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على معرفة الباحث بتلك القوانين واطلاعه

على مضامينا، كما أنها تساعد الباحث على تأصيل القانون الوطني بتوضيح ما يتميز به من أحكام تجاه القانون الأجنبي، وأيضا تفيد من حيث اعتماد الباحث في التدليل على بعض الأفكار الموجودة في القوانين الأجنبية، وأنها مرحلة أولية للشروع في استخدام أساليب وتقنيات المقارنة الأخرى. (الجيلالي عجة، 2022، ص. 10، أسماء تخنوني، 2023، ص. 61).

تتعين الإشارة إلى أنه إذا جرت المقارنة من خلال مقابلة القانون الأجنبي الوضعي بالقانون الوطني المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية كقانون الأسرة أو الأحوال الشخصية وقانون الأوقاف؛ فإن المقارنة هنا تستهدف توضيح مزايا توظيف الأحكام الشرعية في صياغة النصوص القانونية والصناعة التشريعية، وتجاوبها مع متطلبات المجتمع واحتياجاته.

2.2.2.3 المقارنة بالمواجهة (المقارنة بالمضاهاة- Confrontation أو المعارضة-Opposition)

تعتمد هذه التقنية على استخراج أوجه الاختلاف بين القوانين الوطنية والقوانين الأجنبية المختلفة من حيث منهجهما وأسلوبها وفلسفتهما التشريعية من خلال مواجهة أحدهما بالآخر، ونجاح المقارنة بتقنية المواجهة يفترض وجود الاختلاف بين القوانين محل الدراسة؛ كحالة الاختلاف المفترض بين أسلوب النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، أو أسلوب النظام الجرماني والنظام الأنجلوساكسوني، فهذا الاختلاف والتناقض قائم لا يمكن إنكاره، والمقارنة بينما محدودة بين نصوص قانونية أو مواضيع أو جوانب محددة، مثل: المقاربة التي تجري في موضوع الملكية أو العقود بين دولتين مختلفتين من حيث أسلوب النظام السياسي والتشريعي والاقتصادي إحداهما اشتراكية والأخرى رأسمالية. (الجيلالي عجة، 2022، ص. 10، فتيحة حزام، 2020، ص. 99، أسماء تخنوني، 2023، ص. 62-63، عصام نجاح، 2011، ص 29، عبد الرزاق بن خروق، 2017، ص. 22).

أيضا من أمثلة المقارنة بالمواجهة: مواجهة النظام التشريعي الوضعي بالنظام التشريعي الإسلامي؛ فكلاهما نظامان متغايران أصولا وفروعا، وهذا يجري على جميع ما يصلح للمواجهة في الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون.

3.2.2.3 المقارنة بالتفضيل (المفاضلة)

تهدف هذه التقنية إلى اكتشاف القانون الأفضل من خلال دراسة معمقة للقانون الوطني والقوانين الأجنبية يستخلص من خلالها الباحث نتائج تسمح له بالتوصل إلى القانون الأفضل الصالح للظروف السائدة في المجتمع (الجيلالي عجة، 2022، ص. 11)، والذي يحقق مصالحه ويتجاوب مع مطالبه.

ومن مجالات توظيف المقارنة بالتفضيل: الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون؛ فمن مقاصدها بيان أوجه السبق في أحكام الشريعة الإسلامية، وفضلها في تأسيس كثير من المبادئ والقواعد والأنظمة التي تأثرت بها النظم المعاصرة التشريعية والقانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا من جملة المقاصد والأهداف الإعلامية والدعوية التي تستهدفها الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون. وقد تقدم التنبيه إلى ذلك.

4.2.2.3 المقارنة بالمقاربة (Rapprochement)

وغايتها التوصل إلى أوجه التقارب الممكنة بين القانون الوطني والقوانين الأجنبية، وتركز على أوجه التشابه في البنية والخصائص كالقوانين الرومانية الجرمانية بالنظر إلى أنها مستمدة من مصادر قانونية مشتركة تخضع لمنهج قانوني موحد يجعلها قابلة للمقارنة فيما بينها، فهذا الأسلوب يصلح إذن أثناء المقارنة بين قانونين بينهما أوجه تشابه كثيرة وفروق قليلة؛ قصد اكتشاف العائلة القانونية التي ينتمي إليها القانون محل الدراسة، كقوانين الدول التي تنتمي للعائلة اللاتينية الجرمانية أو عائلة الدول الاشتراكية أو العائلة الأنجلوساكسوية. (الجيلالي عجة، 2022، ص. 10، أسماء تخنوني، 2023، ص. 61-62، عصام نجاح، 2011، ص 29، عبد الرزاق بن خروق، 2017، ص. 22).

تعتبر المقاربة أحد أهم تقنيات وطرائق المقارنة؛ فالمتعين على القائم بالبحث العلمي والدارس المتخصص، تحقيق تقارب معرفي يخلص فيه الباحث إلى عدد من النتائج العلمية على غرار المشتركات العلمية الشرعية والقانونية التي يمكن توظيفها في صياغة نصوص قانونية بمضامين شرعية تخلصنا من التبعية للتشريع الوضعي الموضوعي أو صناعة قانون إسلامي (شرعي) متكامل، ولا يتصور أن نقابل أو نواجه بين أحكام التشريع الإسلامي وأحكام التشريعات الوضعية إلا بالمقارنة بينهما باستخدام تقنية المقاربة المنهجية التي تسمح بتجسيد التقارب المعرفي والتوصل إلى المخرجات المأمولة من إجراء المقارنة.

الخاتمة

في نهاية ورقتنا البحثية نتشرف بتسجيل أهم مخرجاتها من نتائج وتوصيات:

1 . نتائج مقررة

- تعتبر الأحكام الاجتهادية والمتغيرات الشرعية مجالا مناسبا للمقارنة بين العلوم الإسلامية والعلوم القانونية، والمقاربة بينها وفق متطلبات المقاربة التكاملية المعرفية والمنهجية.
- إن توظيف المقارنة في الصناعة البحثية الأكاديمية بين العلوم الإسلامية والعلوم القانونية؛ يسمح بتحقيق مقاربة بينها وفق رؤية تكاملية معرفية ومنهجية.
- إن التقاطع المعرفي والمنهجي بين العلوم الإنسانية هو الذي يسمح بإعداد مقاربة بينها في إطار البحث العلمي، طبعا مع احترام خصوصية كل علم من هذه العلوم، وهذه المقاربة تكشف عن وجود معالم مختلفة وملامح متنوعة من تكاملهما معرفيا ومنهجيا.
- إن التكامل المعرفي والتكامل المنهجي بين العلوم الإسلامية والعلوم القانونية في إطار المقارنة البحثية؛ يبطل شبهة المشككين في جدوى هذا النوع من الدراسات، ويعزز من القيمة العلمية لتخصص الشريعة والقانون وهو أحد أهم التخصصات الأكاديمية في العلوم الإسلامية، والذي يعتمد على المقاربة المعرفية والمنهجية بين علوم الشريعة الإسلامية وعلوم القوانين الوضعية.
- من خصوصيات المقارنة بين الدراسات المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية أنها تسمح بتوظيف المقارنة العمودية والأفقية؛ لأن النظام الإسلامي والنظام القانوني الوضعي يتباينان عموديا من

حيث الزمان وأفقيا من حيث المكان، وهذا وإن وجد في الدراسات القانونية المقارنة الصرفة لكن بصورة أقل.

- عدم الاكتفاء بالمقارنة العمودية فقط، والاعتماد أيضا على المقارنة الأفقية في الدراسات المقارنة بين العلوم الإسلامية والعلوم القانونية؛ والتي تسمح بتعزيز المقاربة بينها، وإمكانية تطوير المنظومة القانونية من خلال توظيف أحكام الشريعة الإسلامية، وإيجاد الحلول الشرعية والحلول القانونية التي لا تتنافى مع قطعيات الشريعة الإسلامية ومقاصدها؛ لاستيعاب مستجدات العصر ومتغيراته ومبتكرات البشر ومخترعاته.
- في سياق متصل، يتعين الانتباه إلى خصوصية العلوم الشرعية عند مقاربتها ومقارنتها بالعلوم القانونية، ومراعاة ثوابتها ودلالاتها النصية القطعية، فإن الحق واحد لا يتعدد، ولا يقبل التنازل من أجل اجتهاد بشري وضعي، ومن ثم يتعين تفادي المقاربات والمقارنات السطحية والمحسومة شرعا ابتداء.

2. توصيات مقترحة

- استحداث مفردة أو محور ضمن مقياس منهجية البحث العلمي، نسميه المقاربة المنهجية، ويمكن أن نخص به طلاب الدراسات العليا (الماجستير تحديدا) أو الماستر في النظام الجديد ل م د، يتمرنون فيه على إعداد مقاربات موضوعية مقارنة شرعية وقانونية.
- في السياق ذاته، يمكن تعزيز البحث العلمي بفرق أو وحدات بحثية تعنى بإعداد مقاربات في ميدان البحوث المقارنة بين الشريعة والقانون، سواء كانت هذه الفرق ضمن برامج البحث العلمي المعتمدة نحو (PRFU) أو إدماجها وتوطينها ضمن مخابر البحث العلمي ذات الصلة.
- إلزام الطلبة على إظهار المقاربة وتوضيحها في عنوان البحث ومضامينه تأصيلا وتفصيلا.

قائمة المراجع

1) أسماء تخنوني. (2023). منهجية البحث العلمي. ط1. الجزائر. الدار الجزائرية.
2) أكلي تومي. (2017). قواعد المنهج العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية. الجزائر. دار الخلدونية.
3) الجيلالي عجة. (2022). دروس في القانون المقارن والنظم القانونية المقارنة. ط1. الجزائر. بيت الأفكار.
4) عبد الرزاق بن خروف. (2017). مدخل إلى القانون المقارن. ط1. الجزائر. دار الخلدونية.
5) عبد القادر عبد السلام. (2002). تدخل الدولة في النشاط المجتمعي في الدساتير المجالات والمدى، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية. أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، الجزائر. كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.
6) عبد المنعم نعيمي. (2015). آليات الإلزام في القرار الدولي ودورها في تكريس الشرعية بين الفقه الإسلامي الدولي والقانون الدولي العام. أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، الجزائر. كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر..
7) عبد المنعم نعيمي. (2021). تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة. ط1. الجزائر. دار بلقيس.
8) عصام نجاح. (2011). منهجية البحث العلمي. الجزائر. دار العلوم للنشر والتوزيع.
9) فتيحة حزام. (2018). فلسفة مناهج العلوم القانونية. الاسكندرية. المركز الأكاديمي للنشر.
10) موريس أنجرس. (0000). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية. دار القصبة للنشر.